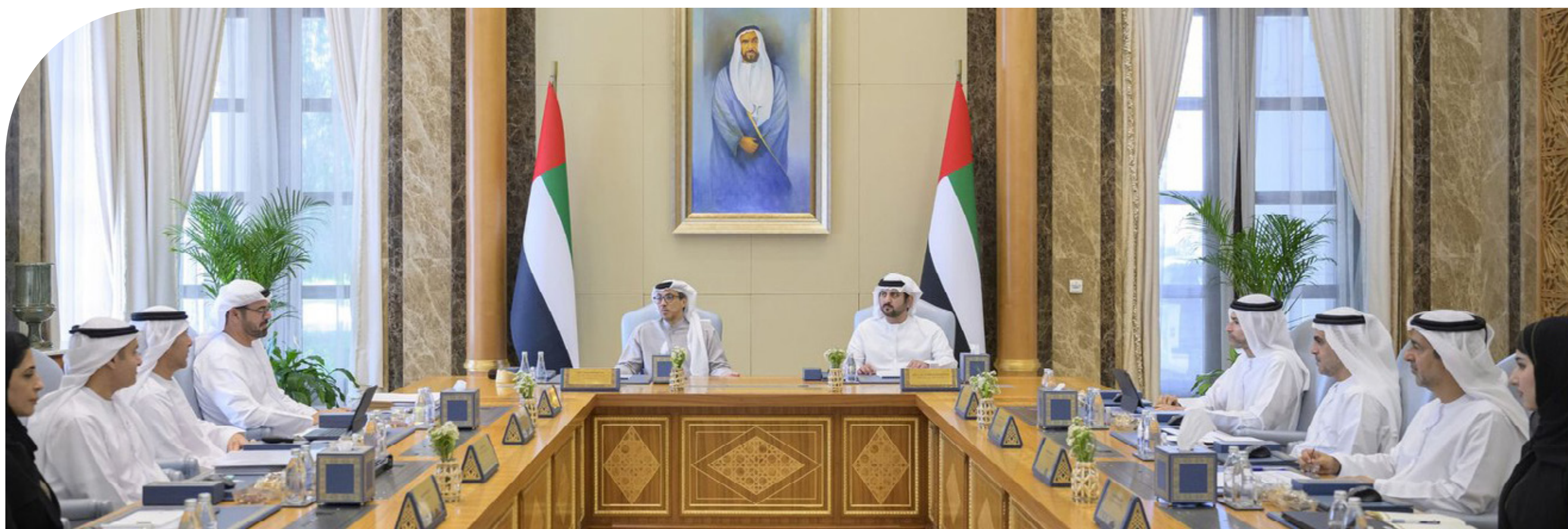


الإمارات العربية المتحدة  
وزارة المالية

سبتمبر 2026

النشرة الشهرية

# نبض المالية



لجنة الميزانية العامة للاتحاد تناقش الخطة  
الاستراتيجية متوسطة المدى لدورة الميزانية  
الاتحادية للسنوات 2027 – 2029

حضور مالي عربي رفيع في أبوظبي للاحتفاء باليوبيل الذهبي لصندوق  
النقد العربي وانعقاد الدورة الـ 17 لمجلس وزراء المالية العرب

دولة الإمارات تعزز حضورها في منظومة التعاون المالي والتمويل التنموي  
خلال اجتماعات "بريكس" وبنك التنمية الجديد

الإعلان عن طرح الإصدار الثاني من صكوك الخزينة الحكومية للأفراد  
بأجل 5 سنوات

المراجعة الإدارية في وزارة المالية.. قيادات تصنع الإنجاز

## بحضور منصور بن زايد ومكتوم بن محمد

# لجنة الميزانية العامة للاتحاد تناقش الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى لدورة الميزانية الاتحادية للسنوات 2027 – 2029



عقدت لجنة الميزانية العامة للاتحاد، اجتماعها الخامس عشر، لمناقشة مشروع الميزانية العامة للاتحاد، للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى للسنوات المالية 2027-2029، وذلك بحضور سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، وسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية. وحضر الاجتماع الذي عقده اللجنة في قصر الوطن، معالي محمد بن عبد الله القرقاوي، وزير شؤون مجلس

الوزراء، ومعالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، ومعالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، إضافة إلى عدد من ممثلي ديوان الرئاسة ووزارة المالية. وتركزت مناقشات اللجنة على عدداً من المواضيع أبرزها مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2027 وفقاً لخطة الميزانية للسنوات (2027-2029) على ضوء التقديرات الأولية للمصروفات والتنبؤات بالإيرادات المتوقعة لسنوات دورة الميزانية متوسطة المدى.

# حضور مالي عربي رفيع في أبوظبي للاحتفاء باليوبيل الذهبي لصندوق النقد العربي وانهقاد الدورة الـ 17 لمجلس وزراء المالية العرب



شهدت العاصمة أبوظبي الفعالية الرسمية للاحتفاء باليوبيل الذهبي لصندوق النقد العربي، بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيسه، والتي استضافتها الإمارات العربية المتحدة، تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله". وجسد الحدث التاريخي رفيع المستوى موقع أبوظبي كمركز إقليمي لصناعة القرار المالي، ومنصة جمعت القادة الماليين لصياغة السياسات المالية وتنسيق الرؤى العربية في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة. وحضر الفعالية، التي نظمتها وزارة المالية بالتعاون مع صندوق النقد العربي، أصحاب المعالي ووزراء المالية العرب، وممثلو المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، بما فيها مجموعة البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى جانب نخبة من كبار المسؤولين والخبراء وصناع القرار المالي من مختلف أنحاء الوطن العربي والعالم، الذين اجتمعوا للاحتفاء بخمسة عقود من العطاء والتعاون المالي، تزامناً مع انعقاد أعمال الدورة الاعتيادية الـ 17 لمجلس وزراء المالية العرب.

## دولة الإمارات تعزز حضورها في منظومة التعاون المالي والتمويل التنموي خلال اجتماعات "بريكس" وبنك التنمية الجديد



شاركت الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بوزارة المالية، في أعمال الاجتماع الثاني لوزراء المالية ومحاظفي البنوك المركزية لمجموعة "بريكس"، والاجتماع الخاص لمجلس محافظي بنك التنمية الجديد (NDB)، اللذين انعقدتا في مدينة مومباي بجمهورية الهند، وذلك في إطار حرص الدولة على تعزيز التعاون المالي والاقتصادي متعدد الأطراف ودعم الحوار بشأن القضايا ذات الأولوية للاقتصادات الناشئة والنامية. وترأس وفد وزارة المالية معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية.

## الإمارات تشارك في الاجتماع الثاني لوزراء المالية ومحاظفي البنوك المركزية لمجموعة العشرين

شاركت وزارة المالية في أعمال الاجتماع الثاني لوزراء المالية ومحاظفي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين، الذي عُقد في مدينة آشفيل بولاية كارولينا الشمالية في الولايات المتحدة الأمريكية يومي 31 أغسطس و1 سبتمبر 2026، ضمن أعمال الرئاسة الأمريكية لمجموعة العشرين لعام 2026. وناقش الاجتماع عدداً من القضايا الاقتصادية والمالية ذات الأولوية، شملت أبرز التطورات في الاقتصاد العالمي وآفاق النمو، والتعاون في مجالات التحول الرقمي وتنمية المهارات، وتحديات الديون السيادية. وأكد معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين دول مجموعة العشرين لدعم نمو اقتصادي مستدام ومتوازن، وتبادل أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في تطوير الخدمات الحكومية والاستثمار في المهارات المستقبلية.

# الإعلان عن طرح الإصدار الثاني من صكوك الخزينة الحكومية للأفراد بأجل 5 سنوات



الإمارات العربية المتحدة  
وزارة المالية

من خلال إطلاق الإصدار الثاني من برنامج صكوك الخزينة الحكومية للأفراد، بأجل خمس سنوات وبحد أدنى يسهل الوصول إليه، تؤكد وزارة المالية التزامها بمواصلة الابتكار المالي وتطوير أسواق رأس المال المحلية وتوسيع قاعدة المستثمرين في أدوات الدين الحكومية المقومة بالدرهم الإماراتي.

معالي محمد بن هادي الحسيني  
وزير دولة للشؤون المالية

وزارة المالية تعلن عن طرح الإصدار الثاني من صكوك الخزينة الحكومية للأفراد بأجل 5 سنوات

- الإصدار يستهدف توسيع مشاركة المواطنين والمقيمين في الأدوات الاستثمارية السيادية وترسيخ مكانة الإمارات كمركز مالي عالمي ووجهة رائدة للتمويل الإسلامي
- يوفر البرنامج أداة استثمارية سيادية عالية الأمان ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومدعومة بالكامل من حكومة دولة الإمارات
- الحد الأدنى للاكتتاب يبلغ 1,000 درهم لتمكين مختلف شرائح المجتمع من الوصول إلى الفرص الاستثمارية
- القنوات المعتمدة تشمل منصة الاكتتاب التابعة لسوق دبي المالي وتطبيق "iVestor"، وتطبيق سوق دبي المالي والقنوات الرقمية للبنوك المشاركة

سيتم الإعلان عن معدل الربح للإصدار الثاني في 22 سبتمبر 2026

في خطوة تشكل امتداداً للنجاح الاستثنائي والإقبال الكبير الذي شهده الإصدار الأول من برنامج صكوك الخزينة الحكومية للأفراد، أعلنت وزارة المالية عن إطلاق الإصدار الثاني من البرنامج بأجل خمس سنوات، بهدف توسيع مشاركة المواطنين والمقيمين في الأدوات الاستثمارية السيادية، وترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز مالي عالمي ووجهة رائدة للتمويل الإسلامي. وقال معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية: "يمثل البرنامج خطوة استراتيجية متقدمة لتمكين مختلف شرائح المجتمع من مواطنين ومقيمين، وإتاحة الفرصة أمامهم للاستثمار المباشر في أدوات سيادية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومدعومة من حكومة دولة الإمارات.

## فتح باب الاكتتاب في الإصدار الثاني من صكوك الخزينة الحكومية للأفراد والإعلان عن معدل ربح 5.06%

أعلنت وزارة المالية عن تسعير الإصدار الثاني من برنامج صكوك الخزينة الحكومية للأفراد وفتح باب الاكتتاب فيه، بأجل خمس سنوات، خلال الفترة من 23 إلى 28 سبتمبر 2026 عبر القنوات الرقمية المعتمدة. ويبلغ حجم الإصدار المستهدف 50 مليون درهم، ويتيح الطرح للمستثمرين الأفراد، الوصول المباشر إلى أداة استثمارية سيادية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومدعومة من حكومة دولة الإمارات، بحد أدنى للاكتتاب يبلغ 1,000 درهم. ويقدم الإصدار معدل ربح سنوي قدره 5.06%، تم تحديده وفقاً لظروف السوق السائدة، على أن تُدفع توزيعات الأرباح بشكل نصف سنوي.

## تكريم موظفي وزارة المالية المتميزين واستعراض إنجازاتها وتوجهاتها المستقبلية



نظّمت وزارة المالية "لقاء الإنجاز" للاحتفاء بكوكبة من موظفيها وتكريم عدد من أصحاب الإنجازات والإسهامات المتميزة، تقديراً لجهودهم في دعم مسيرة التطوير وتعزيز كفاءة منظومة العمل المالي، والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة وتوجهاتها المستقبلية نحو الريادة العالمية واستشراف المستقبل. وحضر اللقاء، الذي عُقد في دبي، سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وسعادة سعيد راشد اليتيم وكيل الوزارة المساعد لقطاع الميزانية والإيرادات الحكومية، وسعادة مريم محمد الأميري، الوكيل المساعد لقطاع الإدارة المالية الحكومية في الوزارة، وفاطمة يوسف النقبلي وكيل الوزارة المساعد لقطاع الخدمات المساندة بالإنابة، إلى جانب عدد من قيادات الوزارة وموظفيها.



## فعالية توعوية بنظام الفوترة الإلكترونية في رأس الخيمة لاستعراض أحدث المستجدات التنظيمية والتشغيلية للمنظومة



نظمت وزارة المالية، بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للضرائب، فعالية توعوية بنظام الفوترة الإلكترونية في إمارة رأس الخيمة، بحضور سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وسعادة محمد مصبح النعيمي، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة، وسعادة أحمد عبيد إبراهيم آل علي، مدير عام غرفة تجارة وصناعة أم القيوين، ومحمد حسن السبب، نائب مدير عام غرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة. وشهدت الفعالية مشاركة واسعة من مجتمع الأعمال، وأسهمت في تعزيز الوعي بمنظومة الفوترة الإلكترونية في دولة الإمارات ومتطلبات تطبيقها.



## فعالية خاصة بمناسبة يوم المرأة الإماراتية تؤكد على روح التكامل واستدامة الأثر بين الأجيال



نظمت وزارة المالية فعالية احتفالية بمناسبة "يوم المرأة الإماراتية 2026"، في مبنى الوزارة بدبي، بحضور فاطمة يوسف النقبلي، وكيل الوزارة المساعد لقطاع الخدمات المساندة بالإدارة، وعدد من قيادات وكوادر الوزارة. وسلطت الفعالية الضوء على أهمية الشراكة والتكامل في بيئة العمل، مؤكدة على النموذج الإماراتي الذي يثبت دائماً أن التميز المؤسسي يتحقق بتكامل الخبرات وتضافر الجهود وتبادل الدعم بين الكوادر الوطنية عبر مختلف الأجيال.

## المرأة الإماراتية في وزارة المالية.. قيادات تصنع الإنجاز



في مسيرة دولة الإمارات نحو بناء اقتصاد تنافسي ومستدام، أثبتت المرأة الإماراتية حضورها كشريك أصيل في التنمية، وفاعل مؤثر في مختلف القطاعات والمجالات. وفي وزارة المالية، تتجسد هذه المسيرة في حضور نسائي نوعي في مواقع القيادة والتخصص والتميز والابتكار، وفي مجموعة من الإنجازات التي تعكس ما وصلت إليه الكفاءات الإماراتية من جاهزية وقدرة على صناعة الأثر. وتأتي مناسبة يوم المرأة الإماراتية 2026 تحت شعار "نظهر الأقوى والأفضل"، وهو شعار يعكس، انتقال مسيرة المرأة الإماراتية إلى مرحلة جديدة تتجاوز مفهوم التمكين التقليدي نحو تعزيز أثرها المستدام، وترسيخ مكانتها كشريك رئيسي في صناعة المستقبل. وتجسد هذه الرسالة ما أكدته سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، "أم الإمارات"، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، من أن كل إنجاز تحققه المرأة هو ثمرة منظومة متكاملة من الإيمان بقدراتها، ودعم الأسرة، وإتاحة الفرص أمامها من قبل المؤسسات والمجتمع.

## تنظيم "مجلس المتعاملين" ضمن الدورة الثالثة لبرنامج تصفير البيروقراطية



### أهداف المجلس

-01-

الشراكة المباشرة  
في التصميم

-02-

الاختبار العملي للذكاء  
الاصطناعي المساعد

-03-

صياغة مخرجات  
تنفيذية

في إطار جهودها المتواصلة لإعادة هندسة العمليات والإجراءات وتعزيز كفاءة المنظومة المالية، نظمت وزارة المالية في دبي "مجلس المتعاملين" ضمن الدورة الثالثة لبرنامج تصفير البيروقراطية، بحضور فاطمة يوسف النقبي، وكيل الوزارة المساعد لقطاع الخدمات المساندة بالإنباء، وبمشاركة واسعة من الشركاء الاستراتيجيين والمتعاملين". وشكل المجلس منصة شراكة وتفاعل لترجمة الأهداف الوطنية إلى مسارات عمل تنفيذية ومخرجات ملموسة، تضع المتعامل في قلب عملية تطوير الخدمة في المرحلة الجديدة من البرنامج، من خلال العمل بصورة مباشرة على تطوير عدد من الخدمات والعمليات المالية، وتسهيل إجراءاتها، واختبار فرص التوظيف المباشر والمسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي المساعد فيها، بما يساهم في اقتراح حلول عملية، واختبار مدى سلاسة وكفاءة هذه الحلول قبل الانتقال إلى مراحل التطبيق.

## الأخبار الضريبية

### الإعلان عن صدور تعديلات على اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة



أعلنت وزارة المالية عن صدور قرار مجلس الوزراء رقم (149) بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة، وذلك في إطار جهودها المستمرة لتطوير المنظومة الضريبية في دولة الإمارات بما يعزز الشفافية الضريبية، ويرتقي بكفاءة التطبيق، ويواكب أفضل الممارسات العالمية. وتهدف التعديلات إلى تبسيط الإجراءات وتوفير مرجعية واضحة للخاصين للضريبة، بما يساهم في تعزيز مستويات الامتثال الطوعي والحد من المنازعات الضريبية، وتشمل التعديلات عدداً من الجوانب الفنية والتنظيمية.



# الجاهزية المالية للإمارات.. رؤية استباقية لإدارة المخاطر ودعم التنمية

محمد بن هادي الحسيني  
وزير دولة للشؤون المالية

إلى تباطؤ نسبي في وتيرة النمو العالمي في ظل استمرار حالة عدم اليقين، حيث يُتوقع أن يبلغ النمو نحو 3.0% عام 2026، قبل أن يتحسن إلى 3.4% عام 2027، وهو ما يظل دون المتوسطات التاريخية كما تشير التقديرات إلى ارتفاع معدل التضخم العالمي إلى نحو 4.7% في عام 2026، مدفوعاً باستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي وارتفاع أسعار الطاقة والنقل، قبل أن يتراجع تدريجياً إلى نحو 3.9% عام 2027. وتعكس هذه المؤشرات بيئة اقتصادية عالمية تتسم بالتوازن الحذر، ما يعزّز الحاجة إلى سياسات مالية أكثر اتساقاً وانضباطاً قادرة على التكيف مع مختلف السيناريوهات.

وعلى النقيض من هذا المشهد العالمي الحذر وحالة عدم اليقين، تُظهر آخر التقديرات لصندوق النقد الدولي أن اقتصاد دولة الإمارات سيحافظ على متانته، حيث يُتوقع أن يسجل نمواً بنحو 3.1% عام 2026 رغم الظروف الإقليمية والعالمية، قبل أن يعاود التسارع بشكل ملحوظ ليصل إلى نحو 5.3% عام 2027. وتبرز هذه التقديرات دولة الإمارات نموذجاً للنمو المستدام والازدهار، كما تعكس نجاح الاستراتيجيات الوطنية في سياسة التنويع الاقتصادي وتعزيز جاذبية الاستثمارات الخارجية.

تشهد منطقتنا عدداً من التطورات الجيوسياسية، بالتوازي مع تحديات قائمة في الاقتصاد العالمي، ما يفرض على الحكومات تبني سياسات مالية استراتيجية بعيدة المدى تحقق التوازن بين الاستقرار والنمو. وتعكس هذه المرحلة توازناً دقيقاً بين استمرار النشاط الاقتصادي وارتفاع عدم اليقين، بما يتطلب جاهزية مؤسسية وأدوات فعالة لإدارة المخاطر.

وقد أثبتت دولة الإمارات عبر تجاربها المختلفة قدرتها على التعامل بكفاءة مع المتغيرات الإقليمية والدولية، من خلال منظومة اقتصادية صلبة وسياسات مالية متوازنة عزّزت الاستقرار ودعمت استدامة النمو والازدهار. وفي هذا السياق، تقدّم دولة الإمارات نموذجاً متقدماً ورائداً للجاهزية المالية، حيث تضطلع وزارة المالية بدور استراتيجي يتجاوز الإدارة التقليدية للموارد ليشمل تحقيق التوازن بين دعم النمو وضمان الاستدامة.

ويتجلى ذلك في تطوير الأطر التشريعية والرقمية، ورفع كفاءة الإنفاق، بما يعزّز الثقة والاستقرار المالي.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية متزايدة في ضوء التقديرات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، التي تشير

وفيما يتعلق باستقرار الأسعار، فمن المتوقع أن تظل دولة الإمارات ضمن النطاقات الأكثر انضباطاً عالمياً، حيث تشير التقديرات إلى استقرار معدل التضخم عند 2.5% عام 2026، مع توقعات بمزيد من التراجع ليصل إلى 2.1% عام 2027، ما يؤكد كفاءة السياسات النقدية والمالية للدولة في حماية القوة الشرائية لدى المستهلكين ودعم تنافسية القطاع الخاص وترسيخ الاستقرار الاقتصادي الشامل.

### التنوع الاقتصادي

يرتكز النهج المالي على تنوع الأسس الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية، حيث أسهمت السياسات طويلة الأمد في رفع مساهمة القطاعات غير النفطية إلى نحو 79% من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يجسد هذا التحول بناء أسس أكثر تنوعاً تدعم استقرار الإيرادات، وفي هذا السياق، تبرز الملاءة المالية للدولة حيث تبلغ قيمة أصول صناديق الثروة السيادية نحو 2.49 تريليون دولار أميركي، ما يضع دولة الإمارات في المرتبة الثالثة عالمياً، الأمر الذي يحد من تأثير المالية العامة بتقلبات الأسواق، ويوفر أساساً أكثر تماسكاً للتخطيط المالي واستمرارية التنمية، وصولاً إلى تحقيق توازن دقيق بين تحفيز النمو الاقتصادي، والحفاظ على الاستدامة المالية في مواجهة المتغيرات.

### انضباط الميزانية

ويؤكد انضباط الميزانية فاعلية هذا النهج الذي تتبناه الدولة، حيث تعكس الميزانية الاتحادية لعام 2026، البالغة 92.4 مليار درهم، التزاماً واضحاً بتحقيق التوازن للسنة الثانية على التوالي، وهو ما يعبر عن قدرة مؤسسية على إدارة الموارد بكفاءة عالية.

ويدعم هذا التوجه أداء مالي إيجابي يعكس تحقيق فائض في الميزانية بنسبة 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية، بما يعزز الثقة في استدامة السياسات المالية، ويؤكد قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين متطلبات الإنفاق التنموي والحفاظ على الاستقرار المالي.

### ثقة المستثمرين

وينعكس وضوح السياسات وكفاءة إدارة الموارد واتساق النهج المالي واستقراره على تقييم الأسواق للجدارة الائتمانية والاستدامة المالية، والذي أسهم بدوره في دعم ثقة المستثمرين. وقد تجلّى ذلك في الإقبال القوي على أدوات الدين الحكومية لدولة الإمارات، مع تغطية بلغت 4.4 مرة وعطاءات بلغت 4.85 مليار درهم على مزاد سندات الخزينة الحكومية بتاريخ 10 مارس 2026، في مؤشر يعكس تقديراً واسعاً لصلابة الإطار المالي.

كما تعززت هذه الثقة مع النجاح الكبير الذي حققه إطلاق أول برنامج لصكوك الخزينة الحكومية للأفراد في دولة الإمارات، الذي توجّ بإدراجه رسمياً في سوق دبي المالي، واستقطب طلبات اكتتاب بلغت 445 مليون درهم مقابل حجم إصدار أولي قدره 50 مليون درهم، محققاً تغطية بلغت نحو 9 مرات. ويعكس هذا الإقبال الاستثنائي تنامي ثقة المستثمرين في الملاءة المالية القوية لحكومة دولة الإمارات، كما يجسّد نجاح جهود الدولة في توسيع قاعدة المستثمرين في أدوات الدين السيادية، وتعزيز عمق ومرونة أسواق رأس المال، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي ويعزز تنافسية المنظومة المالية الوطنية.

ويترسخ هذا الانطباع مع تثبيت وكالة "ستاندرد آند بورز جلوبال" التصنيف الائتماني عند مستوى "AA/A-1+" مع نظرة مستقبلية مستقرة بتاريخ 6 مارس 2026، وتثبيت تصنيف وكالة "موديز للتصنيف الائتماني" للدولة عند "Aa2" مع نظرة مستقبلية مستقرة بتاريخ 30 مارس 2026، في شهادات عالمية متجددة على مكانة الدولة كوجهة موثوقة، وتعكس امتداد أثر السياسات المالية إلى ثقة الأسواق العالمية.

### قوة الأصول والتنافسية

ويتكامل ذلك مع مكانة دولة الإمارات كوجهة عالمية تنافسية للاستثمار، حيث تعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي بلغت نحو 45.6 مليار دولار خلال عام 2024، قدرة الاقتصاد الوطني على استقطاب رؤوس الأموال، مدعومة برؤية واضحة للتحول الرقمي، من خلال تبني بنية تحتية رقمية متقدمة وحلول مالية مبتكرة، بما في ذلك توسيع استخدام التقنيات المتقدمة في الخدمات الحكومية والمالية، بما يدعم كفاءة الأعمال ويخفض كلفة المعاملات، ما يعكس متانة البنية التحتية الرقمية المتطورة ومكانة الدولة واحدةً من أكثر النظم المالية جاهزية للمستقبل على مستوى العالم.

### صلابة السيولة

تدعم السيولة المرتفعة الجاهزية المالية، حيث تشير تقديرات "ستاندرد آند بورز" إلى صافي أصول حكومية يعادل 184% من الناتج المحلي، وأصول سائلة تقارب 210%، ما يوفر قدرة عالية على امتصاص الصدمات. ويواكب ذلك قطاع مصرفي قوي بإجمالي أصول تبلغ نحو 5.42 تريليون درهم.

انطلاقاً من هذه المرتكزات، تواصل دولة الإمارات ترسيخ نموذج مالي متوازن قائم على الاستدامة والانضباط، مدعوماً بحوكمة فعّالة وكفاءة مؤسسية، بما يضمن استمرارية التنمية وتعزيز القدرة على تحويل التحديات إلى فرص ضمن رؤية استراتيجية طويلة الأمد.